

. المطلب الأول .

الجبر والاختيار عند الجبرية

ذهب الجبرية^١ إلى إن العبد مجبر بأعماله من قيام وقعود ومشى وعباده وغيرها لا اختيار له في إيجادها وإيقاعها . أي أن الأمر منوط بإرادة الله تعالى في جميع أعمال العبد .

واستدلوا : على رأيهم بالنصوص الدالة على أن العبد لا يقع منه إلا ما أَرَادَهُ اللهُ وقضاه قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ .

فالجبرية هم المغالون في نفي الاستطاعة من العبد فهم لا يثبتون له فعلاً ولا قدرة على الفعل بل يجعلونه كالريشة في مهب الريح . فهم على عكس ما عليه القدرية^٢ (المعتزلة) المغالون في إثبات الكسب للعبد . وعلى مذهب الجبرية لا يكون للإنسان كسب ولا إرادة ولا اختيار ولا تصرف فيما وهبه الله من نعمة العقل^٣ ، ويبدو إن الجبرية لم تكن فرقة واحدة تحمل نفس الآراء . وإنما كانت فرقة منقسمة على نفسها إلى فرقتين ، كما ذكرها الشهرستاني في كتابه الملل ، وهي :

أولاً:- الجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

ثانياً- الجبرية المتوسطة : وهي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة^٤ .

فقد نشأت الجبرية في بلاد الشام في العصر الأموي وقد نادوا بتلك الفكرة واعتقوها . وأجبروا الناس على اعتناقها^٥ .

ثم نفت طائفة أخرى من القدرية فعل العبد وقدرته واختياره ، وزعمت أن حركته الاختيارية كحركة الأشجار عند هبوب الريح وكحركات الأمواج وأنه على الطاعة والمعصية مجبور ، وأنه غير مسير لما خلق له ، بل هو عليه مقسور ومجبور^٦ .

فهم آمنوا بقدر الله عز وجل وغلوا في أثباته . حتى سلبوا الإنسان قدرته واختياره . وقالوا : إن الله فاعل كل شيء . وليس للعبد اختيار ولا قدرة وإنما يفعل الفعل مجبراً عليه . بل أن بعضهم ادعى أن فعل العبد هو فعل الله . ولهذا دخل من بابهم أهل الاتحاد والحلول ^٨

*** الرد على الجبرية:**

إن رأي الجبرية سيؤدي إلى تعطيل جميع التكاليف الشرعية ، لأن نظرية الإيجاب تنتافي مع التكليف ، فالمجبر على فعل شيء لا يكلف بصدده أو بنقيضه لأنه يصبح تكليفاً بالمحال وعلى رأيهم هذا لم يبق فرق بين حركة المرتعش وبين المختار والواقع يثبت خلاف ذلك . أي لا فرق بين الأفعال الاضطرارية والاختيارية . ثم واقع الإنسان لا يقع منه عمل إلا بعد توجهه إليه وقصده له

المطلب الثاني: القدرية.

أعلم أن القدرية قديتان :

الأولى: تنكر تعلق علم الله تعالى بالأشياء قبل وجودها وتقول :- إن الله يعلمها حال وقوعها . وهذه الفرقة قد انقرضت .

الثانية: تقول: ان الله يعلم الأشياء قبل وجودها . غير أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم استقلالا بسبب اقدار الله لهم بعد . وهذه الفرقة كما عرفت بالقدرية تعرف كذلك بالمعتزلة ^٩ .

وإنما لقبوا بالمعتزلة لأنهم اعتزلوا مجلس الإمام الحسن البصري . وقيل مر عليهم الحسن البصري وهم معتزلون ، فقال : معتزلة . لزمهم هذا اللقب وكذلك لقبوا بالقدرية

لنفيهم القدر السابق وزعموا أنهم خالقوا أفعالهم، وليست خلقاً لله تعالى، وقد روى عن رسول الله (ﷺ) انه قال: (القدرية مجوس هذه الأمة أن مرضوا فلا تعودوهم . وإن ماتوا فلا تشهدوهم)^{١٠}.

فاتفقت المعتزلة والقدرية على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرا وشرها يستحق على ما فعله من الخير الثواب وما فعله من الشر العقاب في الدار الآخرة^{١١}.

وإن قولهم إن العبد خالق مؤجر لأفعاله . وقد اضطروهم إلى هذا القول . حذرهم من أن ينسب الشر إلى الله تعالى لأن مبدأ عقيدتهم مبني على أن فعل الأصح للعبد واجب على الله تعالى . واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً:- أنه لو كان فعل العبد مخلوقاً له تعالى لما كلف أحد من خلقه .

ثانياً:- لو كان الله خالقاً لأفعال العباد لكان الله هو القائم والقاعد والأكل والشارب .

ثالثاً:- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ خَلَقْنَا مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ . فنسبة الخلق إلى عيسى (عليه السلام) دليل على أن العبد يخلق أفعاله .

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، يدل على أن هناك خالقين غير الله تعالى . فلو لم يكن خالق غيره لما يقال : أحسن الخالقين^{١٤} .

فيكون العبد مستقل بفعله وليس لله فيه مشيئة ولا تقدير حتى غلا بعضهم فقال إن الله لا يعلم فعل العبد إلا إذا فعله . أما قبل فلا يعلم عنه شيئاً^{١٥} .

فيكون قول القدرية (المعتزلة) بحرية إرادة الإنسان ، من أهم ما عرف عنهم ، وليس بين فرق المسلمين من أقر هذه الحرية على هذا النحو من الصراحة والوضوح كما فعل القدرية ويبدو أن قولهم (بحرية الإرادة الإنسانية) قد أثار عليهم حملة عنيفة من جانب خصومهم بدعوى أن في ذلك انتقاص لمشيئة الله تعالى المطلقة ، والمعروف إن حرية إرادة الإنسان متفرعة عن تصورهم للعدل الإلهي إذ كيف يكلف الإنسان ويسأل ويحاسب إن كان مجبراً ، وإن ذلك يتنافى مع عدل الله تعالى ، كذلك تمسك القدرية (المعتزلة) بحرية إرادة الإنسان، حتى لا ينسبوا الشر المتولد عن علاقة الإنسان بالإنسان إلى الله تعالى . والإنسان عندهم مسؤول عن أفعاله الإرادية فقط وقد حصروها في السكنات والحركات والنظر والعلم ، أما غير ذلك من الأفعال كبدء وجودنا أو أمراضنا أو نهايتنا أو صلة حواسنا بالمدركات من مرئيات ومسموعات وطعوم وروائح فهي اضطرارية بفعل الله ويجاب خلقه للأشياء . كما أنهم لم ينكروا بأن القدرة التي يقوم بها الإنسان بأعماله هي من الله . ولكنهم اختلفوا في متى يمنح الله تعالى هذه القدرة . فأن الاستطاعة في الفكر المعتزلي تعني القدرة التي يحقق الإنسان من خلال أرادته واختياره الفعل أو الترك^{١٦} .

فالإنسان في نظر المعتزلة فاعل مختار حر الإرادة يتصرف بالقدرة التي منحه إياه (العناية الإلهية) كما يشاء ويوجهها حسبما يريد ويستغلها في خلق أفعاله فهم يثبتون للقدرة صلاحية الخلق والإيجاد . لأنهم يعتقدون أن القادر على شيء لا بد له من التأثير في مقدوره . ويجب أن يتعين ذلك التأثير في الوجود لأن حصول الفعل يكون بالوجود لا بصفة تقارن الوجود^{١٧} .

وجهة نظرهم العقلية في ضرورة القول بخلق العبد لأفعاله . هي وجهة نظر أخلاقية لا غبار عليها^{١٨} .

كما أنهم لم يقفوا عند إثبات القدر والإرادة للإنسان فحسب بل تطرفوا فنفوا (القدر) بمعنى العلم والتقدير . أي إن الإنسان هو الذي يقدر أعماله نفسه بعلمه ويتوجه إليها بإرادته ثم يوجد بها بقدرته . ومعنى هذا أن الله لا يقدر هذه الأعمال أزلاً . ولا دخل لإرادته وقدرته في وجودها فلا يعلمها إلا بعد وقوعها^{١٩} .

المبحث الثاني

المطلب الأول : الجبر والاختيار عند أهل السنة .

يعتقد أهل السنة والجماعة^{٢٠} أن الأفعال التي تحدث في الكون تنقسم على قسمين :

القسم الأول :

ما لا يحصل بها للعبد أي كسب أو توسط في إيجادها وهي تقع على وجه قسر وعدم الاختيار كإنزال المطر وحركة الأفلاك . ونبات النبات وغلبه النوم والمرض والفقر والصحة وحركة المرتعش ونبضات القلب وحركة الجهاز الهضمي والذكاء والفتنة وغير ذلك ، فهذا لا إشكال فيه بأنه بتقدير الله تعالى وإيجاده لا اختيار للعبد في وقوعه ، وهو المعني بالقضاء والقدر خيره وشره .

القسم الثاني :

وهي ما يكون في إيجادها اكتساب للإنسان وسعي اختياري كالأكل والشرب والإقامة والجلوس والمشي والكسب للعيش والأعمال التكليفية . فهذه الأفعال مخلوقة لله تعالى من حيث ذواتها لا من حيث صفاتها ، أما من حيث الذات فانه تعالى هو الذي خلق في الإنسان الانصراف إليها وخلق فيه العقل ليدل عليها وخلق فيه القدرة والقابلية لإيجادها ، كما خلق جميع المقومات المادية والمعنوية لتكوينها ، إلا أن الله تعالى يخلقها عقب قصد الإنسان لفعالها وتوجه إليها ، أما من حيث الوصف ، كأن يكون ذلك الفعل حسناً أو قبيحاً مكروهاً أو مريضاً خيراً أو شراً فإنه مناط باختيار الإنسان وأرادته وكسبه واكتسابه .

فالقابلية والاستعداد اللذان أودعهما الله في الإنسان صالحان لإيقاع فعل ما فيه ثواب وما فيه عقاب ، واختيار أحد الفعلين مناط بإرادة الإنسان لذلك قال تعالى :

﴿ مَا كَسَبَتْ ﴾^{٢١} ، أي من الخير ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾^{٢٢} أي من الشر^{٢٣} .

فقد أخذ أهل السنة بالجمع بين الآراء وتقسيم أفعال العبد إلى اضطرارية واختيارية . فقالوا : إن فعل العبد واقع بمشيئة الله وخلق الله ولا يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يشاؤه أبداً .

والإنسان له اختيار وإرادة . ويفرق بين الفعل الذي يضطر إليه والفعل الذي يختاره . فأفعال العباد باختيارهم وإرادتهم ومع ذلك فهي واقعة بمشيئة الله وخلق الله . ولكن سيبقى عندنا اشكال : كيف تكون خلقاً لله وهي فعل الإنسان .

والجواب : ان أفعال العباد صدرت بإرادة وقدرة . والذي خلق الإرادة والقدرة هو الله عز وجل . ولو شاء الله تعالى لسلبك القدرة . فلم تستطيع . ولو أن أحداً قادراً لم يرد فعلاً لم يقع الفعل منه . كل إنسان قادر يفعل الفعل . فإنه بإرادته . اللهم إلا من اكراهه . فنحن نعمل باختيارنا وقدرتنا والذي خلق فينا الاختيار والقدرة هو الله^{٢٤} .

فتكون أفعال العبد منها ما يتعلق بها إرادة الله بلا توسط اختيار العبد . بمعنى : أن يوجد لها سواء تعلق بها إرادة العبد أولاً . ومنها ما يتعلق بها إرادته تعالى يتوسط اختياره وإرادته . بمعنى أن الله تعالى أوجد في العبد قدرة بها يتمكن من الفعل والترك وإرادة ترجح إحداهما ، فإذا رجحت إرادة العبد أحد الطرفين تفرع عليه تعلق قدراته ، وصرف الآلات والدواعي إليه، بمعنى : أن تعلق الإرادة يصير سبباً عادياً لأن يخلق الله تعالى في العبد صفة متعلقة بالفعل بحيث لو كان لها تأثير بالاستقلال لا وجد بالفعل . ثم

تعلقت إرادة الله وقدرته بخلق ذلك الفعل عقب ذلك . أعني تعلق إرادته وقدرته وصرف الإله إليه تعقيباً ذاتياً . فأن قيل ذلك الترجيح المنفرع عليه تعلق القدرة وصرف الدواعي أما إن يكون مخلوقاً لله تعالى ، فالجبر باقي ، أو فعل العبد فيكون العبد خالقاً لبعض أفعاله . قلت : ذلك الترجيح من مقتضيات الإرادة على ما بين في موضعه من أن الإرادة صفة من شأنها ترجيح أحد المتساوين . فإن قيل إذا كان الترجيح من مقتضيات ذات الإرادة فما فائدة التكليف إذ الإرادة تتعلق بإحدهما بالضرورة قلت : قد يصير التكليف داعياً لتعلق الإرادة ببناء على أن الإرادة تابعة للعلم . فإذا علم المكلف إن التكليف واقع هكذا فهو حسن ، يصير ذلك داعياً لتعلق إرادته وترجيحه ، فيصرف القدرة والدواعي إليه فيخلف الله تعالى الفعل عقبيه عادة ، وباعتبار ذلك التعلق أعني تعلق الإرادة المترتب على الدواعي يصير الفعل طاعة وعلامة للثواب ، والحاصل إن الله تعالى خلق في العبد علماً إجمالياً بالأفعال الاختيارية قبل صدورهما وعلماً بحسنها وقبحها . وترتيب الثواب والعقاب عليها مأخوذ من لسان الشرع وخلق إرادة تابعة لذلك العلم مرجحة لبعضها .

وقدرة متعلقة بالفعل تابعة لتلك الإرادة بحيث لو كانت مستقلة في الإيجاد لأوجدها فمع العلم بالحسن والقبيح الداعي إلى تعلق الإرادة ان تعلقت إرادته بالقبيح يستحق الذم باعتبار المحلية والعقاب بطرق جري العادة وأن تعلقت بالحسن يستحق المدح والثواب وكذلك ، ولذا لو فعل قبحاً لم يعلم قبحه لا يتسحق الذم والعقاب ، ولو تعلق إرادته بقبيح وعزم عليه مع العلم بقبحه يستحق المؤاخظة وإن لم يخلق بعده فإن قيل : تلك الإرادة التي من شأنها تخصيص أحد المقدرين بالوقوع حادثه فهي إرادة العبد فليزمت التسلسل . وإما بإرادته تعالى فيكون مجبوراً قلت : تلك الإرادة مخلوقة لله تعالى والعبد مجبور في تعلق تلك الصفة وهو لا يستلزم الجبر في الأفعال الصادرة يتوسطها كما في أفعال

الباري تعالى فأنها صادرة يتوسط الإرادة المسندة إلى ذاته بطريق الإيجابية وإلا لزم حدوثها مع أنه مختار فيها إذ لا فرق بين ان تكون مستنده إلى غيره في عدم لونها بالاختيار والسرف في فيه : ان الإرادة المخلوقة فيه مطلقة من غير ان تكون متعلقة بالحسن والقبيح.....^{٢٥}.

وبهذا فقد سلك أهل السنة منهجاً وسطاً بين الجبر والاختيار . فيكون الفعل خلقاً لله إبداعاً وإحداثاً وكسباً من العبد . وهذه تسمى نظرية الكسب عند الأشعري الذي قال : إن الإنسان لا يستطيع أن يحدث شيئاً ولكنه يقدر على الكسب بعد أن يخلق الله الفعل . والعبد يكسبه بقدره خلقها الله له وقت الفعل^{٢٦} .

وقد استدل أهل السنة على رأيهم بأدلة فعلية وعقلية نذكر منها :

أولاً : الدليل العقلي :

إن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة إن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك والواقع أنه لا يعلمها . فإن الماشي مثلاً إلى مكان لا يعلم عدد سكنات وحركات مشيته وثقل حركاته وسرعتها وحركات أعضائه وقدر ارتفاع قدمه عن الأرض وانخفاضه .

ثانياً : الدليل النقلي :

١- قال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^{٢٧} ، والمراد به الممكن لان الواجب قد حزه العقل - فأفعال العباد مخلوقة له تعالى لأنها شيء .

٢- قال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ في مقام المدح

ولو كان غيره خالقاً لما امتدح نفسه بها لأنها صفة غير خاصة بمتدح بها^{٢٩}.

ويتضح مما تقدم بأن إرادة الله مطلقة وكاملة وصالحة للتعلق بكل الممكنات ، فكيف نتصور أن يكون للإنسان أيضاً إرادة إلى جانبها ، وقد علمنا ببراهين التجربة والمشاهدة إن الإنسان يريد ويختار في كثير من سلوكه وتصوراته . فما نوع هذه الإرادة وحقيقتها بل ما مصيرها في جنب إرادة الله ؟ .

الجواب :

إن الله لما خلق الإنسان . أقامه على نوعين من الحركة والتعرف ، أما أحدهما فيستوي فيه الإنسان مع سائر الموجودات الأخرى من حيوانات وجمادات ونبات وأفلاك ، وحركة قسرية ووظائف إليه ليس للإنسان فيها أي كسب أو مشيئة كحركة النمو وما يتبعه من قوة وشيب وضعف ، كالولادة والموت وكالانفعالات المختلفة من حب وكراهية وجوع وعطش وخوف وفزع .

أما النوع الثاني منها ، فتصرفات تنشأ من سر عجيب خاص أودعه الله عز وجل في الإنسان ، نسميه : الاختيار والإرادة . فلقد تعلقت إرادة الله عز وجل بأن يغرس في كيان هذا الإنسان هذا السر الذي هو محور التكليف فيه وأن يجعله يصدر في كثير من تصرفاته عن هذا السر الذي به يسمى حراً ومختاراً . ومعنى ذلك إن إرادة الله تعالى تعلقت بأن تكون مريداً . فسرت إرادة الله عز وجل - بذلك - إلى كل ما تريده وتختاره من الأعمال . وإذاً فلا يمكن أن يقع أي تعارض بين إرادة الله تعالى وما تختاره عن طريق إرادتك الخاصة ، إذ لو فرضنا إن الله غير مريد لعمل قد اخترته بإرادتك . فمعنى ذلك أنه سبحانه وتعالى غير مريد لإرادتك إنني وجهتك إلى ذلك الفعل ، وهو مناقض لما

ثبت من الله عز وجل قد شاء لك أن تكون مريداً إن شاء أن يخلق فيك هذا السر ، فثبت بطلان فرض إن الله قد لا يريد العمل الذي تختاره .

ومثال على ذلك : خادم عندك في الدار ، تريد أن تعلم مدى صدقه وأمانته في الخدمة والمعاملة ، ولكي تصل إلى بغيتك هذه ، نعطيه مبلغاً من المال وتبعثه إلى السوق لشراء بعض الحوائج وتفسح له المجال أن يتصرف كما يشاء دون أن تضع عليه رقياً أو تضيق عليه السبيل .

فأنت بترتيبك هذا أردت أن يكون حراً فيما فعل ويزر ، لا يستجيب إلا لنداء ضمير وتفكيره الداخلي ، بحيث يتمتع بإرادة لا يشوبها قسر ، حتى تعلم بذلك طويته . فإذا عاد وقد خان الأمانة فيما أعطيته من المال وما عاد به من المتاع فأنت في الواقع مريد لهذه النتيجة . وإذا عاد وقد حقق منتهى الأمانة في عمله فأنت مريد أيضاً هذه النتيجة . إذ أنت لم ترد إطلاق يده بالتصرف كما يشاء إلا وأنت مريد لظهور نتيجة ذلك إيا كانت النتيجة ، تحبها وترضاها أم لا . إذا تبين لك هذا ، علمت أن مصير الإرادة الإنسانية في جنب إرادة الله ليس إلا كمصير إرادة الخادم في جنب إرادة سيده ، والله المثل الأعلى . فأرادتك المتعلقة بتصرفاتك الاختيارية منطوية به تحت إرادة الله تعالى . ولكن لا عن طريق القسر والإكراه . (كما هو شأن إرادته المتعلقة بالأنواع الأولى من حركات ووظائف) وإنما عن طريق بث سر الإرادة والاختيار في كيانك ، وكانت حكمته من ذلك أن تكسب بموجبها كل ما تحب ، دون قسر أو إكراه ، لتتجلى طوبيتك في سلوكك ، فتستأهل بذلك مثوبة الله تعالى وعقابه وواضح أن سلوكك هذا يصبح بسبب ذلك منا مرادات الله عز وجل .

وهكذا تعلم إن الله تعالى لا يقع في ملكه إلا ما يشاء ويريد ، ولا يتناقض ذلك أنه أعطاك أيضاً إرادة ومشية ، كما لا يناقض علمه بالأشياء كلها إنه أعطاك أنت أيضاً علماً ببعض يسير منها^{٣٠} .

وقد يتوهم البعض من أن هذا العبد مجبر لا مخير ثم يبنون على هذا الظن ما تسوله لهم أنفسهم من عدم المسؤولية إلى غير ذلك من الظنون. والحقيقة إن الإنسان في أفعاله الاختيارية مختار في كسبه للخير أو الشر، وهذا الاختيار تحسه أنفسنا ولن نستطيع له جحداً وانكاراً إن كان هناك أنصاف وتعقل. فإن الإنسان مفطور على عقيدة الاختيار وهو يمثل هذه العقيدة ويطبقها في حياته اليومية . ويقرر بعمله وسلوكه الاختيارية وينكر الجبر . فلا يعاقب الجماد ولا يغضب على الحجر والخشب والسيل والنار والريح مهما لحقه الأذى والعنت من هذه الأشياء ، أما إذا تعرض إنسان لأهانتك أو هتك عرضك ثرت عليه ، وعاقبته عقاباً شديداً. فدل ذلك على أنك تميز بين المجبور والمختار . وتعتقد إن الإنسان صاحب اختيار وأراده فتحاسبه وتعاقبه - ولا تقبل له عذر لأنه مخير وليس بمجبور^{٣١} .

. المطلب الثاني .

. الجبر والاختيار عند الامامية^{٣٢} .

لا يجوز أن يكون قضاء أفعال العباد بمعنى أحداثها . لأن فعل العبد لا يخلوا أن يكون قبيحاً أو حسناً فما هو قبيح لا يجوز أن يكون فعلاً له لأنه لا يفعل القبيح - ما هو حسن لا يجوز أيضاً أن يفعله - لأن فعلنا والفعل الواحد لا يكون من فاعلين على ما بينه ولا يجوز أن يكون قضاء أفعالهم بمعنى الحكم أو الأمر والإلزام . لأن أحد من الأمة لا يقول إن الله أمرنا بالمعاصي أو حكم علينا بأن نفعلها . وأما القضاء بمعنى الإعلام والأخبار فإنه يجوز أن يقال على ضرب من التقييد لأن الله أخبر وأعلم مالنا في فعل الطاعة من ثواب وما علينا بفعل المعاصي من العقاب فيجاز أن يضاف إلى الله القضاء على هذا الوجه^{٣٣} .

ويقول الطوسي: (لو كانت المعاصي بقضاء الله واحد أنه لوجب الرضا وذلك خلاف الإجماع)^{٣٤} .

فلا يجوز لنا أن لا نؤمن بالقدر . أي تقدير الله عز اسمه . وتأن السماء لا دور لها ولا أثر في مجريات الكون والطبيعة . أو نؤمن به فننساه أو نتناساه بحيث يصل بنا الأمر إلى الوصول إلى حالة لا تعتبر له أي وجود وحقيقة . فنقرنا الأيام والليالي وبأخذنا الزهو والبطر . فنحسن الظن بها وننسى طريق الله تعالى والاتجاه نحوه متصورين إن الدنيا مضحكة لنا دائماً ونستطيع بأموالنا وأولادنا وممتلكاتنا الأخرى أن لا نحتاج أبداً سواء كان مادياً أو معنوياً فلا حزن ولا ألم ولا فراق ولا محن ولا ولا..... الآن تفتحننا الأقدار فلا ينفع الحذر منها بعد ذلك إذ كان الأجدر بنا أن نحذر قبل هذا

الحذر لا ينفع إذا وقع القدر وليس كما يقال خطأ الحذر سبق القدر، فممكن أن لا يقع ما قدر ولكنه إذا وقع فجرى القضاء عليه ومضى فلا مهرب منه أبداً ولا دافع له إطلاقاً، فلا يصدر من الله عز وجل إلا الخير والصلاح والعدل لا كما يدعي المبطلون، ومع أنه قدر أرزاقنا قبل أن يخلقنا، لكنه جلت قدرته ما أرادنا أن نبقي جامدين لا نسعى لجلب رغيف الخبز، ونطلب ذلك من السماء دون سعي وكدح، فهذا مرفوض تماماً ولا سبيل لتحقيقه أبداً، فلا يمكن الجلوس ونحن نملك القدرة على الحركة والخطر يدهمنا ويهددنا بالهلاك .

ومن ثم نرمي كل ذلك على قضاء الله . فيروى عن علي رضي الله عنه . وقد عدل من جدار (حائط) مائل مشرف على السقوط إلى جدار آخر . فقليل له يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله ، قال : أفر من قضاء الله إلى قدره . أي أفر من تقدير إلى تقدير^{٣٥} .

. المبحث الثالث .

. رأي ابن تيمية .

لقد تكلم ابن تيمية في هذا الموضوع بشكل مفصل ، وسنعرض رأيه مختصرا:

رد ابن تيمية على اغلب الذين تكلموا بالقدر ، ردا قويا كي لا يكاد ان يسلم منه أحدا، فقال : " وهذا المقام مقام ، وأي مقام زلت فيه أقدام ، وضلت فيه إفهام ، وبذل فيه دين المسلمين ، والتبس فيه أهل التوحيد بعبادة الأصنام على كثير ممن يدعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام ، ومعلوم عند كل من يؤمن بالله ورسوله ان (المعتزلة ، الشيعة ، القدرية) المثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد خير ممن يسوي بين المؤمن والكافر والبر والفاجر ، والنبي الصادق ، والمتبئ الكاذب ، وأولياء الله وأعدائه، ويجعل هذا غاية التحقيق ونهاية التوحيد ، وهؤلاء يدخلون في مسمى القدرية الذين ذمهم السلف ، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم" ^{٣٦} .

ويقول أيضا: " وأما جمهور القدرية فهم يقرون بالعلم والكتاب المتقدم لكن ينكرون ان الله خلق أفعال العباد ، وإرادة الكائنات ، وتعارضهم القدرية المجبرة الذين يقولون : ليس للعبد قدرة ، ولا إرادة حقيقية ، ولا هو فاعل حقيقة ، وكل هؤلاء مبتدعة ضلال " ^{٣٧} .

ومما تقدم يتبين موقف ابن تيمية من المذهبين الضدين : القدر والجبر ، فابن تيمية يعدهما (قدرية) لأنهم تكلموا بالقدر بغير حق ، ولا يميل إلى الوسطية الاشعرية، ولكن له قول في الكسب والقائلين به : " ثم اثبتوا كسبا لا حقيقة له ، فانه لا يعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل ،ولهذا صار الناس يسخرون بمن

قال هذا ، ويقولون :ثلاثة أشياء لا حقيقة لها طفرة النظام ،وأحوال أبي هاشم وكسب الاشعري^{٣٨} .

ويقول أيضا : " واخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه وبين الخلق ،فقالوا : الكسب عبارة عن اقتران المقدر بالقدرة الحادثة ،وهو قائم في محل القدرة الحادثة ، وأيضا فهذا الفرق لا حقيقة له ^{٣٩} .

من ذلك فقد رسم ابن تيمية منهجا وسطيا ، وهذه الوسطية تبدأ بالقدر وتنتهي بالجبر فكان منهجه :

أولا : يشارك ابن تيمية القدرية في إثبات القدرة الحادثة للإنسان ، وانه يفعل ويصنع ما يشاء ، فيقول : " اعلم ان العبد فاعل على الحقيقة ، وله مشيئة ثابتة ، وله إرادة جازمة وقوة سالحة ،وقد نطق القران الكريم بإثبات مشيئة العباد في عدة مواضع منها قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^{٢٨} ، ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القران : يعملون ، يفعلون ، يؤمنون ، يكفرون ، يتفكرون ^{٤١} .

ويقول أيضا: " اما قول القائل : مالنا في جميع أفعالنا قدرة ، فقد كذب فانه سبحانه فرق بين المستطيع القادر وغير المستطيع فقال : ﴿ فَأَنْقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^{٤٢} . والله قد اثبت للعبد مشيئة وفعل^{٤٣} .

ثانيا : ثم يرجع بين هذا إلى قول الجبرية لا رجوع نسخ وإلغاء ، وإنما رجوعا مرحليا توفيقيا ، أو هي انعطافة في منتصف الطريق تجنبنا للمأزق الشائك ، فيقول : " فان قيل هب ان فعلي الذي إرادته ،واخترته هو واقع بمشيئتي وإرادتي ،أليست تلك الإرادة وتلك

المشيئة من خلق الله تعالى ؟ وإذا خلق الأمر الموجب للفعل فهل يتأتى ترك الفعل معه ؟ أقصى ما في الباب الأول جبر بغير توسط الإرادة من العبد ، وهذا جبر بتوسط الإرادة ، فنقول : الجبر المنفي هو الأول كما فسرناه ، واما إثبات القسم الثاني فلا ريب فيه عند أهل الاستتار والآثار وأولي الأبواب والأبصار ، ولكن لا يطلق عليه جبر خشية الالتباس بالقسم الأول وفرارا من تبادل الأذهان إليه وربما سمي جبرا ، إذا أمن من اللبس وعلم القصد "٤٤".

وهكذا يتلخص منهج ابن تيمية : ان العبد يفعل ما يشاء بمشيئة هو ، إلا ان هذه المشيئة هي من الله تعالى وهو مجبور عليها . وهذا الجبر لا يلغي المسؤولية عن العبد لأنه متعلق بمشيئة الله وعلمه الأزليين ولذلك لا يحتج بالقدر على فعل المعاصي كما أحج المشركون كما في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾ ٤٥ .

. الخاتمة .

وبعد ان وصلنا إلى خاتمة البحث فلا بد ان نخلص إلى أهم النتائج :

(١) من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة وجود نصوص متعارضة ظاهريا تناقض قدرة الله المطلقة وحرية الإنسان فظهرت في أيام الصحابة بواحد هذه المشكلة ، وكذلك بدء النقاش والتفكير العقلي يظهر على الساحة ، وكذلك أسباب خارجية واختلاط الإسلام بباقي الأديان أدى إلى ظهور هذه المشكلة .

(٢) من خلال هذا البحث تم التعرف على آراء بعض الفرق الإسلامية وكل فرقة لها رأي في هذه المشكلة فهناك من يرى أن الإنسان مجبر على أفعاله والله يخلقها فيه كما يخلقها في الحيوان ، وهناك من قال بحرية الإنسان وينكرون القدر الآلهي ، أي إثبات قدرة للعبد على إيجاد الفعل .

(٣) الا أن بعض الفرق قد جمعت بين الجبر والاختيار أي قسموا أفعال العبد إلى قسمين ، أفعال اضطرارية وأفعال اختيارية .

(٤) إن هذه المشكلة لم تلاق نظرة في بداية النشأ من الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولا من الصحابة الكرام ، رضي الله عنه .

(٥) إن الحل الذي قدمه أبو الحسن الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة والذي يمثل (أهل السنة) يعتبر الحل المثالي في هذه المسألة والرأي الراجح من بين الآراء .

. المصادر والمراجع .

١. شرح العقيدة الواسطية - لشيخ الإسلام ابن تيمية - لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - تحقيق صلاح الدين محمود السعيد . دار الغد الجديد . ط الأولى ، ١٤٢٨-٢٠٠٧م - القاهرة - المنصورة .
٢. شرح النسفية في العقيدة الإسلامية - الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي ط ٢ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م - دار الأنبار .
٣. أصول العقائد الإسلامية - تأليف عبد الله عرواني - مراجعة - محمد بشير الشقفة . دار القلم - دمشق / الدار الشامية - بيروت - ط ٦ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٤. ضوء المعالي على منظومة بدء الامالي - الشيخ نور الدين علي القادري ط ٢ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م - ديوان الوقف السني .
٥. نور الإيمان في بيان اعتقاد المسلمين - عبد الكريم المدرس ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - مطبعة الخلود .
٦. جواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام - عبد الكريم محمد المدرس ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م دار الحرية للطباعة - بغداد .
٧. أحياء علوم الدين - أبي حامد الغزالي ، لبنان ، بيروت ، ط(١) ، ١٩٨٦ .
٨. الملل والنحل - للشهرستاني ، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم ، تقديم اليأس عبود ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، لبنان .

٩. دراسات في العقائد الإسلامية / عرفان عبد الحميد ط ١ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- مطبعة الإرشاد - بغداد .
١٠. الفرق بين الفرق - للبغدادي - عبد القاهر بن ظاهر - تحقيق محمد محي الدين - ١٩٠٠ م .
١١. سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت ٢٧٥ هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ،
١٢. شرح الأصول الخمسة / القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الأسدي الأبادي - تحقيق / عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - مصر - القاهرة
١٣. ثورة العقل - دراسة فلسفية في فكر معتزلة بغداد - د. عبد الستار عز الدين الراوي . دار الشؤون الثقافية.
١٤. مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، تحقيق - د. محمود قاسم . القاهرة - ١٩٥٥ م .
١٥. كبرى اليقينيّات الكونية - وجود الخالق ووظيفة المخلوق - د. محمد سعيد رمضان البوطي - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان / دار الفكر - دمشق - سورية .
١٦. الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد / الطوسي . أبو جعفر محمد بن الحسين - مطبعة الآداب - النجف ١٩٧٩ م .

١٧. التوحيد - محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق - المطبعة
الحيدرية - النجف ١٣٨٦ هـ .

الهوامش

الجزيرة ، هم أتباع الجعد بن درهم ، والجهم بن صفوان الراسبي ، وهم القائلون بنفي القدرة الإنسانية والاستطاعة ، فليس للإنسان عندهم قدرة ، ولا إرادة ولا اختيار بل هو مجبر على أفعاله ، ينظر : الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص ١٢٨ ، والملل والنحل ، للشهرستاني ، ١/١٠٨

(١) سورة ال عمران ، الآية (٦) .

(٢) القدرية: هم أتباع معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، وهم أول من تكلم بالقدر ، وهم القائلون بجزمة الإرادة ، وأنكروا القدر الإلهي ، بمعنى أثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى ، ينظر : الملل والنحل ، الشهرستاني ، ١/٥٤ .

(٣) ينظر : ضوء المعاني ، على منظومة بقاء الأمالي ، تأليف نور الدين علي القاري ، طباعة ديوان الوقف السني ٢٠٠٨ ، ص ١٥

(٤) الملل والنحل ، الشهرستاني ١/١٠٨ .

(٥) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية - عرفان عبد الحميد ص ٢٠٠ - ٢٥٦ .

(٦) ينظر : الفرق بين الفرق - للبغدادي / عبد القاهر بن طاهر ، تحقيق محمد محي الدين ١٩٠٠ م ، ١/١٢٨ .

(٧) ينظر : شرح العقيدة الواسطية - شيخ الإسلام ابن تيمية - شرح محمد بن صالح عثمين ، تحقيق ، صلاح الدين محمود العبد ، ط ١ ٢٠٠٧ دار الغد الجديد ، القاهرة ، ص ٢٨١ وما بعدها .

(٨) ينظر :- الصاوي علي الجوهري ص ٢٥٤ وينظر التنبيه والرد على الأهواء والبدع ص ١٧٥

(٩) أخرجه أبو داود باب القدر ج ٢ ص ٢٢٢ رقم الحديث ٤٦٩١ .

- () الملل والنحل - للشهرستاني ج ١ ص ٤٥ .
- () سورة المائدة الآية ١١٠ .
- () سورة المؤمنون الآية ١٤ .
- () ينظر شرح النسفية في العقيدة الإسلامية . د. عبد الملك السعدي ، ص ٩٠ .
- () ينظر شرح العقيدة الواسطية - ابن تيمية ص ٢١١-٢٨٢ .
- () ينظر شرح الأصول الخمسة / القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن احمد بن خليل الإسلامادي ص ٣٩٥ تحقيق الدكتور - عبد الكريم عثمان / مكتبة وهبة - مصر - القاهرة . وينظر كتاب (ثورة العقل) دراسة في فلسفة في فكر معتزلة بغداد - د. عبد الستار عز الدين الرازي .
- () نهاية الأقدام - الشهرستاني ص ٧٩ ، ١٣٥٣ .
- () ينظر مناهج الأدلة في عقائد الملة - ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، تحقيق الدكتور محمود قاسم - القاهرة - ١٩٥٥ - ص ١٨-١٩ .
- () دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية / عرفان عبد الحميد ص ٢٠٦ ، ط ١ ، ١٩٦٧ م بغداد .
- () وهم الاشاعة والماتريدية من المحدثين ، وهم أهل السنة والجماعة ، ومذهبهم حال عن بدع ، فهم خلاف لبعض الغلاة ، ينظر : الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص ٢٤٠ .
- () سورة البقرة ، الآية ٢٨٦ .
- () سورة البقرة ، الآية ٢٨٦ .
- () شرح النسفية في العقيدة الإسلامية - عبد الملك السعدي ص ٨٩-٩٢ .
- () ينظر شرح العقيدة الواسطية - ابن تيمية ص ٢٨١ - ٢٨٢ .
- () ينظر جواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام - عبد الكريم محمد المدرس ص ٩٧-٩٨ - بغداد . وينظر نور الإيمان في بيان اعتقاد المسلمين - عبد الكريم المدرس ص ٣٢-٣٣ .

- () ينظر الملل والنحل - للشهرستاني ج ١ ، ص ١٢٤-١٢٥ .
- () سورة الرعد، من الآية (١٦) .
- () سورة النحل ، الآية (١٧) .
- () ينظر شرح العقيدة النسفية / عبد الملك السعدي ص ٨٩-٩٢ .
- () ينظر: كبرى اليقينيات الكونية / وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، د. محمد سعيد رمضان البوطي ، ط ١ ، ١٩٦٩ م - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان دار الفكر - دمشق - سورية ، ص ١٥٥ وما بعدها .
- () ينظر أصول العقائد الإسلامية ، عبد الله عرواني - ص ١٢١-١٢٢ ، ط ٦ دار القلم- دمشق - الدار الشامية - بيروت .
- () وهم القائلون بوجود الإمامة في كل زمان ومكان ، وإن الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص اما جليا أو خفيا ، وهي ركن من أركان الدين ، فلا يجوز إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة بل يجب التعيين ، ينظر : الملل والنحل الشهرستاني ، ١ / ٨٧ ، والبغدادي ، ص ١٧
- () ينظر - الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد - الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسين الطوسي ص ٩٥-٩٦ ، مطبعة الآداب - النجف - ١٩٧٩ م .
- () المصدر نفسه ص ٩٦ .
- () ينظر التوحيد - محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق ، المطبعة الحيدرية - النجف - ١٣٨٦ م ، ص ٣٦٩ .
- () مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، شيخ الإسلام احمد ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن محمد العاصي النجدي الحنبلي ، مكتبة ابن تيمية ، ٨ / ٣٩٣ .
- () المصدر نفسه ، ٨ / ٢٨٨ وما بعدها .
- () المصدر السابق ، ٨ / ١٢٨ .
- () المصدر نفسه .
- () سورة التكويد ، الآيات (٢٨ . ٢٩) .

() مجموع الفتاوى ، ٨ / ٣٩٣ .

() سورة التغابن ، من الآية (١٦) .

() مجموع الفتاوى ، ٨ / ٢٦٧ .

() المصدر السابق ، ٨ / ٣٩٤ وما بعدها .

() سورة الانعام ، من الآية (١٤٨) .

Research Summary

The problem (algebra and selection) problems eternal inflicted upon human thought , whether in pagan religions or in the monotheistic religions , and perhaps the beholder in the doctrines of peoples and nations , only to find that the signs of the problem emerged in the thought of the ancient Greek and then crystallized after that to take a road philosophically , and another dimension , so where people disagree , some of them said : (free human will) . Some of them said : (The man is subject to the strict law in this life and this is the law that determines the actions of any forced) .

If we moved from pagan Greek thought to Jewish thought , we will find the problem is divided on two Jewish thought : First, they said, reparation , and the other part said : choice .

As the case made its row of the Jews , it has paved the followers of the Christian church on the two halves

He said the followers of the Western Church : The human subject to strict house arrest . While followers of the Church of the East went on to say : freedom of the human will .

So this case were not confined to the Islamic religion , but they are present in the intellectual heritage of the past. What concerns us in the research study this problem in Islamic thought , because the issue of reparation and choice in the actions of a person you need to study and investigation , so it led us to the statement (Do the actions of a person created by God or the creation of subjects) ? .

There have been different opinions on this issue there are those who believe that man is forced to his actions and there are those who believe that man has a choice in his actions . There are those who collect between algebra and choice. The thinking on the issue of choice algebra and psychological phenomenon characterized by a general understanding of the life of religious groups phenomena go together for each group of religious faith . The problem of fate and destiny (algebra and selection) of the most complex issues faced by human thought .

Because we have if we say that God's will and the will of all-inclusive of what is happening , how evil he wants , and if we say that his will is not directed only to the good , must say that there are acts taking place on his will is not his choice , how is he a god ?

If we say that the creator of the slave and the consequent actions resulted in determining the ability of God , and it is not exhaustive and that the slave partner to God . In creating this world . While the mind requires that one thing does not wrangled Kdrtan . If the power of God , which is the creation of the act. Do not like the person in it. Although the ability of the human that created the ability to not like God . Nor be some act of God, and the ability of some of the ability of a person . Because one thing is not Itbed .

For it proceeded to study the views of some of the teams in the verbal statement of the actions of a person , in order to come up with the outcome of her scientific dogma in the real fruits of the slave , God grants success .

